دور توزيع فائض التأمين على الإكتتاب بشركات التأمين السودانية
دراسة حالة شركة شيكان للتأمين وإعادة التامين المحدودة
(في الفترة من 2015- 2021)

The role of insurance surplus distribution on underwriting in Sudanese insurance companies
Case study of Shikan Insurance and Insurance Co. Ltd.
(from 2015-2021)

هدى يوسف خطاب

أ.د. يوسف حسين الفكي

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ كلية الدراسات العليا

د. صلاح الدين محمد عبد الله حسيب

نائب المدير العام/ الشركة التعاونية للتأمين بالسودان/ ومتعاون مع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ الدراسات العليا

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة دور توزيع فائض التأمين على الإكتتاب بشركات التأمين السودانية، وحيث تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التي تدور حول دورتوزيع الفائض التأميني على الإكتتاب، ومدى مساهمة توزيع الفائض التأميني على المستأمنين في خفض القيمة الفعلية للاشتراكات. والى أي مدى يقلل توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق من الحوادث المفتعلة التي تؤثر بدورها في الإكتتاب، وما دور توزيع فائض التأمين على الإكتتاب بشركات التأمين السودانية؟؟؟، وذلك بهدف الوقوف على توزيع الفائض التأميني والمفاهيم المرتبطة به. وكذلك الوقوف على الإكتتاب والمفاهيم المرتبطة به. والتعرف على دور فائض التوزيع التأميني في الإكتتاب. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والذي توصل بها الى عدد من النتائج والتوصيات، نذكر منها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع الفائض التأميني واجمالي الأقساط المكتتبة. يعمل الإكتتاب على تفادي الأخطار ضد مصالح شركة التأمين أو الحد منه إلى أقصى درجة. توزيع الفائض التأميني ينمي سلوك جيد لحملة الوثائق نحو المحافظة على الاشياء المؤمن عليها. لا بد من خفض القيمة الفعلية للاشتراكات بالشركة والعمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المستأمنين. على القائمين على أمر التأمين العمل على زيادة الحصة السوقية لشركات التأمين. العمل على زيادة الإكتتاب بشركات التأمين عن طريق توزيع فائض التأمين على حملة الوثائق.

الكلمات المفتاحية : فائض التأمين – سياسة الإكتتاب – طلبات التأمين – سياسة الخطر

Abstract

This study dealt with the role of distributing the insurance surplus on underwriting in Sudanese insurance companies, and where the problem of the study is the questions that revolve around the role of distributing the insurance surplus on underwriting, and the extent of the contribution of distributing the insurance surplus to the insured in reducing the actual value of subscriptions. To what extent does the distribution of the insurance surplus to policyholders reduce the fabricated accidents that in turn affect the underwriting, and what is the role of distributing the insurance surplus on underwriting in Sudanese insurance companies??? With the aim of identifying the distribution of the insurance surplus and the concepts associated with it. As well as stand on the subscription and the concepts associated with it. And to identify the role of insurance distribution surplus in underwriting. The researcher used the descriptive analytical approach, which reached a number of results and recommendations, among which we mention: There is a statistically significant relationship between the distribution of the insurance surplus and the total written premiums. Underwriting avoids or minimizes risks against the interests of the insurance company. Distribution of the insurance surplus develops a good behavior of policyholders towards maintaining the insured things. It is necessary to reduce the actual value of the contributions to the company and to work on the principle of distributing the insurance surplus to the insured. Those in charge of the insurance order should work to increase the market share of the insurance companies. Work to increase the subscription of insurance companies by distributing surplus insurance to policyholders.

Keywords: Insurance Surplus - Underwriting Policy - Insurance Applications - Risk Policy

المقدمة:

تقف أعمال التامين على قبول أو رفض عمليات التأمين وهو ما يعرف بالإكتتاب في الأخطار ويشار إلي سياسة الإكتتاب في بعض الأحيان بفلسفة الإكتتاب التى تتبعها شركة التأمين وهو عملية إختبار وتصنيف طلبات التأمين وذلك لضمان توزيع سياسة الخطر على الوجه الأمثل الذي يحقق الإستقرار والمنافسة بين شركات التأمين. و لتوزيع فائض التأمين على حملة الوثائق بشركات التأمين أثر وعلاقة كبيرة بعمليات الإكتتاب في الشركات، فهو يؤدي إلى زيادة الإكتتاب في الشركة، وبالتالي التوسع في الخدمة لتساعد في نمو وزيادة صناعة التأمين، وبالتالي تكون الشركة قد حافظت على الإستمرار والبقاء وإكتسبت قوة تنافسيـة بين الشركات.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التي تدور حول دورتوزيع الفائض التأميني على الإكتتاب، ومدى مساهمة توزيع الفائض التأميني على المستأمينين في خفض القيمة الفعلية للاشتراكات. والى أي مدى يقلل توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق من الحوادث المفتعلة التي تؤثر بدورها في الإكتتاب. وجاءت في التساؤل التالي: ما دور توزيع فائض التأمين على الإكتتاب بشركات التأمين السودانية ؟؟؟

أهمية البحث:

تتمثل في معرفة الدور الذي يحققه توزيع الفائض التأميني وأثرة على الإكتتاب من قبل شركات التأمين للمؤمن لهم ومدى تأثير ذلك على قوة المنافسة في سوق التأمين.

فرضيات البحث:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع الفائض التأميني واجمالي الأقساط المكتتبة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الي:

1. **والوقوف على توزيع الفائض التأميني والمفاهيم المرتبطة به**
2. **الوقوف على الإكتتاب والمفاهيم المرتبطة به.**
3. **التعرف على دور فائض التوزيع التأميني في الإكتتاب.**

منهجية البحث:

تستخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي

هيكل البحث :

المبحث الأول : الاطار النظري

المبحث الثاني : الاطار التطبيقي

الدراسات السابقة

1/ دراسة محمد علي (2006): بعنوان ضعف الوعي التأميني وأثره على عملية الاكتئاب في سوق التأمين السوداني، جامعة أمدرمان الاسلامية، تمثلت مشكلة الدراسة في انه يعتبر الوعي التأميني من المشاكل الكبيرة التي تواجه شركات التأمين بصورة عامة والجهات المؤمن عليها بصورة خاصة، وذلك من خلال التعرف على أهمية التأمين وما يتم في البنود والعقود وكيفية التعويض وتقليل احد الاطراف للخسارة وقد صاغ الباحث مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية ما هي المشاكل التي تواجهها شركات التأمين في عملية الكتتاب هل ضعف الوعي التأميني يؤثر على الإكتتاب في شركات التأمين هل يعاني شركات التأمين من جهل المؤمن لهم لحقوقهم وواجباتهم ما هي الاساليب التي تتبعها شركات التأمين للتعريف وإنحفاض جهل المؤمن عليهم بالتأمين، هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاكل الإكتتاب في شركات التأمين دراسة أهم المشاكل التي تواجهها شركات التأمين في عملية الإكتتاب التعرف على دور الوعي التأميني في عمليات الإكتتاب في شركات التأمين تأتي أهمية الدراسة من ان عملية التأمين مهمة بالنسبة للطرفين (المؤمن والمؤمن عليه) حيث يسعى كل من الطرفين إلى تحقيق مكاسب بالاضافة إلى تعويض خسارة قد تنجم عن خطر ما يؤمن عليه حيث ان معرفة عملاء شركات التأمين بالجوانب القانونية يساهم في تذليل الكثير من المشاكل التي قد تواجهها شركات التمين اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها الاجراءات والشروط في عملية الإكتتاب تعتبر عامل مهم في عملية الوعي التأميني. وقد أوصت بزيادة الوعي التأميني وخصوصا في عمليات الإكتتاب في شركات التأمين.

2/ دراسة شريف ادم (2015) بعنوان: تسعير خدمات التأمين وأثره على الإكتتاب في شركات التأمين، بحث غير منشور في التأمين ، جامعة النيلين، تمثلت مشكلة البحث في ما أثر استراتيجية تسعير خدمات التأمين في على الإكتتاب في الاخطار في شركات التأمين السوداني بالتركيز على التأمينات العامة؟ هل توجد علاقة بين تسعير خدمات التأمين والإكتتاب في الاخطار؟ ماهي النماذج المستخدمة في سوق التأمين السوداني؟ هل يمكن حصر وتسجيل عناصر تكلفة التأمين الفعلية قبل تحديد سعر التأمين هدف البحث إلى تحديد الأثر تسعير خدمات التأمين على الإكتتاب في شركات التأمين كما يهدف إلى ايجاد العلاقة بين التسعير خدمات التأمين والإكتتاب في الاخطار. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.و توصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات منها: إعتماد شركات التأمين على التنبؤ بإعتماد العملاء من الخدمة التأمينية، شل في استخدام الابعاد الجديدة والمتغيرة لتكنولوجيا الانترنت في تسويق المنتجات التأمينية. عطاء الأولوية المطلقة لسعر التأمين وقسط التأمين وبغض النظر عن سمعة شركة التأمين أو صورة الخدمة التأمينية المؤداة أو برنامج التأمين الذي يفي بإعتماد طالب التأمين.

3/ دراسة محمد موسي إبراهيم (2017):بعنوان الوعي التأميني و أثره علي الإكتتاب في تأمين الحريق ،رسالة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية التجارة قسم التأمين ،تناول البحث أثر الوعي التأميني علي الإكتتاب في التأمين ، وتمثلت مشكلة الدراسة في ان تأمين الحريق من التأمينات المهمة والضرورية من خلال الخسارات الكبيرة التي تسببها بالممتلكات والأرواح وبالتالي عدم الاهتمأم الكافي يكون عائق كبير في سبيل النهوض بذلك التأمين ويؤثر بالاقبال على الإكتتاب ، هدفت الدراسة الي تسليط الضوء علي واقع صناعة التأمين في السودان ومدي أهمية إنتشار الوعي التأميني وزيادة الإكتتاب في تأمين الحريق. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي بإعتباره وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج من أهمها إنحفاض مستوي الدخل يؤثر على الإكتتاب في تأمين الحريق ، كما أوصت الدراسة بالعمل على رفع مستوي الوعي التأميني.

المبحث الأول

الإكتتاب وفائض التأمين

اولاً: الإكتتاب

مفهوم الإكتتاب:

يشار إلى سياسة الإكتتاب في بعض الأحيان بفلسفة الإكتتاب التي تتبعها الشركة والتي يتم الاعتماد عليها عند صنع القرار سواء بالنسبة للخطر الفردي أو للفرع أو الشركة ككل وتشمل عملية الإكتتاب مجموعة من الخطوات تتمثل في تجميع المعلومات وتقدير الخطر وتحديد البدايل واختيار أفضلها والتنفيذ والمتابعة (أحمد، 1997م، ص203).

في بداية العهد بالتأمين كانت عملية الإكتتاب في الأخطار هي النشاط الأساسي في أي شركة تأمين وكان يندرج تحتها العديد من عمليات التأمين الأخرى فكان المكتتب هو الذي يقوم بالاتصال بالأفراد لإقناعهم بالتأمين وبعد أن يحصل على طلباتهم يقوم بفحص وتقييم الأخطار ثم يقرر بعد ذلك ما إذا كان يقبل التأمين على هذه الأخطار أم يرفض ويحدد شروط القبول في حالة القبول يقوم بتحديد وتحصيل الأقساط كما يدخل ضمن اختصاصاته تسوية المطالبات والتوصل إلى قيم المطالبات في حالة تحقق الخطر (السيد 1986م ، ص392).

يرى سلامة عبد الله أن عملية الإكتتاب يقصد بها دراسة وفحص الأخطار في شركات التأمين بقصد قبولها أو رفضها وتتم عملية الإكتتاب عن طريق فحص الطلبات المقدمة وذلك بغرض الوصول إلى فكرة صحيحة عن الخطر الذي قبل التأمين عليه (سلامة 1974م ، ص 193).

بينما يرى (Frederick. Crane) أن عملية الإكتتاب هي عملية تحديد الأخطار التي يجب قبولها وكيفية التأمين عليها حيث يتولاها أشخاص في شركة التأمين ويطلق عليهم مكتتبي التأمين يقومون بإستلام طلبات التأمين من منتجي الشركة وحالة القبول يقوموا بتحديد الأسعار الملائمة في الأخطار المقبولة حسب درجة خطورتها.

يرى (rejda) أن الإكتتاب ينقسم إلى عملية اختيار وتصنيف طلبات التأمين والهدف الأساسي من عملية الإكتتاب هو التوصل إلى محفظة أعمال مريحة والمكتتب هو الشخص هو الشخص الذي يقرر قبول أو رفض طلبات التأمين يبذل قصارى جهده في

اختيار أنواع معينة من طلبات التأمين ويرفض البعض الأخر للحصول على محفظة مريحة من الأخطار المقابلة للتأمين(عباس ، 19998، ص115) .

بينما يرى البعض أن عملية الإكتتاب هي تحديد لطلبات التأمين التي تكون ملائمة للتغطية والتأمين ولذا فإن شركات التأمين عادة ترفض بعض طلبات التأمين وتقليل البعض الأخر، ويكون القرض من الإكتتاب هو التحكم في الاختيار العكسي وتجميع المؤمن لهم في مجموعات بحيث تكون الخسائر المحتملة متجانسة حيث أنه عندما تكون الخسائر المحتملة متجانسة فإنه يتم دفع الأقساط للمجموعة ككل. (frederick. 1984. p. 413).

وتري الباحثة أن عملية اختيار الأخطار ليس الغرض منها تجنب الإكتتاب من الأخطار الرديئة فقط بل الهدف منها زيادة حجم العمليات التأمينية التي تقوم بها شركة التأمين عن طريق الاختيار الملائم للأخطار.

أهمية الإكتتاب:

يحاول البعض التقليل من أهمية عملية الإكتتاب في شركة التأمين مستندين في ذلك إلى أن أسعار التأمين أيا كانت نوعه يتم تحديدها على أساس متوسط قيم المطالبات الناشئة من تحقيق الخطر والمصروفات التي تواجهها شركة التأمين في سبيل قيامها بأعمالها.

وعلى ذلك فإنهم يرون أنه يمكن لشركة التأمين أن تقبل كآفة الأخطار المعروضة عليها وأن نحدد السعر بما يتناسب مع التعويضات والمصروفات المتوقعة وبذلك ستكون الأقساط المتحصل عليها كافية لتغطية كآفة النفقات الفعلية طالما كانت توقعاتها دقيقة ولم يحدث أي انحراف غير مواتي بين المعدلات المتوقعة التي حسبت على أساسها أقساط التأمين والمعدلات التي تحققت فعلاً (السيد ، 395).

ولكن في الواقع العملي فإن تطبيق ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار التأمين ارتفاعاً كبيراً ليتناسب مع معدلات تحقيق الأخطار والتي سوف تحدث في غياب عملية فحص وانتقاء الأخطار من جانب الشركة ويرجع ذلك إلى أن عملية شراء التأمين تمثل عملاً اختيارياً من جانب الأفراد، ولذلك فإنهم يسعون وراء مصالحهم الخاصة ولذا فإن المستأمنين لن يمثلوا عينة عشوائية من المجتمع وإنما ستزيد نسبة الأخطار الرديئة بينهم بكثير عن تلك الخاصة بالمجتمع مما ينعكس أثرها على معدلات حقق الخطر وبالتالي على

أسعار التأمين، ومع كل زيادة ليتناسب مع معدلات تحقق الخطر يؤدي ذلك إلى خروج أصحاب الأخطار الجيدة من النظام(مؤمن،2014ن ، ص 22).

وتري الباحثة أن وظيفة الإكتتاب من أهم واعقد الوظائف الفنية في شركات التأمين ولذلك لا تعمد الشركة هذه العملية إلي الأشخاص خارج الشركة وإنما تتولى القيام بها وبمعرفة وظيفتها في الوقت الذي يمكن أن تعتمد فيه شركة التأمين على مكاتب متخصصة في مجلات التسعير والاستثمار والتسويق وتسوية المطالبات، فإنها دائما ما تحتفظ بعمليات الإكتتاب داخل الشركة وتقصرها على أولئك الأفراد المتخصصين ذوي الخبرة العالية.

ولما كان قطاع التأمين من القطاعات الحساسة للمتغيرات التقديرية والمالية والاقتصادية، لذا يقتضي الأمر من شركات التأمين أن تكون كل اكتتاباتها سليمة وأسعارها عادلة وموائمة للأخطار حتى تستطيع أن تحتل مركز تنافس سواء على المستوى المحلي أو العالمي بالقدر الذي يكفل لها المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عبد الحليم ، 1993 ، ص 123).

أهداف عملية الإكتتاب:

الهدف الأساسي من عملية الإكتتاب في الأخطار يتمثل في المحافظة على أن تظل انحرافات النتائج الفعلية عن تلك المتوقعة والمحسوب على أساسها الأقساط في حدود ذلك النطاق الذي لا يعرف المركز المالي لشركة التأمين للخطر وبذلك يمكن صياغة الأهداف الأساسية لعملية الإكتتاب في الأخطار الآتية(السيد ،396):

1. لتفادي الأخطار ضد صالح شركة التأمين أو الحد منه إلى أقصى درجة وذلك عن طريق استبعاد الأخطار الرديئة التي تزيد معدلات تحقق الخطر بالنسبة لها كثيراً عن ذلك المستوى الذي يمكن قبوله ويترتب على عملية استبعاد الأخطار الرديئة والاحتفاظ بمعدلات تحقق الخطر للأخطار المقبولة في نطاق المستوى المتوقع والمتخذ أساساً لحساب القسط.
2. التصنيف السليم للأخطار المقبولة وذلك بالتأكيد من وضع كل خطر في الفئة التي تتناسب مع درجة الخطورة الخاصة به، وذلك حرصاً لتحقيق العدالة بين المؤمن لهم وبعضهم البعض وحتى لا يختلف الاحتمال الفعلي على ذلك المتوقع بالنسبة لكل فئة.

3. تحديد مدى التغطية الممكن للاحتفاظ بها داخل شركة التأمين على ضوء الظروف الخاصة بالشركة وطبيعة الخطر وذلك للحدة من الأخطار المركزة (عبدالله ، 2015 ص281).

بينما يرى البعض أن عملية الإكتتاب ينبغي أن تتحقق ثلاثة أهداف أساسية هي (زيد، 2006 م، ص 245)؛

أ. توزيع مؤمن للأخطار.

ب. توزيع مربح الأخطار.

ج. المحافظة على العدالة بين حملة الوثائق.

بينما يرى البعض التغطيات الإكتتابية لها العديد من الأهداف وهي كما يلي (Bernard، P124. 1990)؛

1. قبول أو رفض الأخطار المعروضة، وفي حالة القبول يتم تحديد الأقساط وحد الاحتفاظ.
2. تصنيف وتسعير كل خطر، حيث يتم إنشاء معايير التغطية وتحديد كمية الحماية التي يتم تقديمها لكل خطر مقبول.
3. توزيع أمان ومربح للأخطار حيث يتم إنشاء المعايير والقواعد والإجراءات اللازمة لحفظ وتطبيق هذه المعايير.

إجراءات الإكتتاب وتتمثل في الآتي (مؤمن ، 2014م ، ص 31)؛

أ. التسعير.

ب. استمارات طلب التأمين.

ج. حساب القسط.

د. وثائق التأمين وإشعارات التغطية وشهادات التأمين.

هـ. دفع القسط.

السياسة الإكتتابية والعوامل المؤثرة على الإكتتاب :

تتعلق السياسة الإكتتابيه في شكات الأمين من شركة إلى أخرى ويعتبر التساهل في السياسة الإكتتابيه من أهم أسباب خروج شركات التأمين من سوق التأمين بعض شركات التأمين تستخدم سياسات متساهلة في الإكتتاب ويظهر ذلك في أنها تتحمل أخطار اكبر من طاقتها الاستيعابية، بحيث إذا استخدمت الشركات سياسات توسيعيه أدى ذلك إلى أثر

سلبي، أما إذا استخدمت الشركات سياسات رشيدة أدى ذلك إلى أثر ايجابي للشركة(عبد الله ،ص 288).

السياسة الإكتتابية:

تعرف بأنها جملة من الأسس والمعايير والقواعد التي تضعها الإدارة العامة للشركة أو إدارة الإكتتاب فيها بخصوص قبول الأخطار أو التأمين ضدها وتشمل نوع العمل للتأمين أو فروع التأمين الذي يتم الإكتتاب فيه ومستوى الأسعار والأقساط وهوامش الربح أو النتائج المتوقعة (عبد الله،(د.ت) ص 288).

بما أن الخطوة الأولى في أنشطة الإكتتاب هو تحديد السياسة الإكتتابيه الناجحة لأنها تترجم من خلال ترجمة أهداف الإدارة العليا للشركة إلى مجموعة من القواعد والإرشادات والإجراءات التي يسترشد بها عند اتخاذ القرارات الإكتتابيه وانطلاقا من هل شركة التأمين تسعى لزيادة حجم الأقساط وزيادة حصتها في السوق والأرباح المحققة فإن السياسة الإكتتابية ينبغي أن تحقق التوازن بين هذه الأهداف والإمكانيات المتاحة، وبناء على ذلك ينبغي أن تقوم السياسة الإكتتابيه لشركة التأمين على النواحي الآتية (مؤمن ، ص 66):

1. تحديد اتجاهات البنية النوعية للإكتتاب تحدد إذا كانت الشركة تنوي الإكتتاب بفروع تأمين جديدة أو نقص حجم أعمالها من فرع التأمين معين أو التوقف عن الإكتتاب في أحد الفروع التي تحقق خسائر كما تحدد نسبة كل فرع إلى المحافظة الإجمالية وتقوم الإدارة بالتعبير في هذه تتبع النتائج المحقق والربحية المتوقعة لكل فرع.
2. تحديد نشاط الشركة بحسب المناطق الجغرافية مثل إنشاء فرع للشركة في مناطق جديدة أو إغلاق بعض الفروع في مناطق أخرى سواء داخل الدولة أو خارجها.
3. تحديد سياسة الشركة من حيث المنافسة بشكل عام وبحسب فروع التأمين المختلفة وفي السوق المعنية للتأمين، أي هل ستلجأ الشركة إلى إتباع أسلوب تنافسي شديد من حيث الأسعار والشروط وأساليب التسويق للحصول على حصة أكبر من الأعمال من فروع التأمين لهم بمستويات الأسعار والشروط السائدة في السوق السائدة في السوق.

4. تحديد سياسة الشركة إزاء إعادة التأمين فيما إذ ترتكز في سياساتها على أعمال التأمينات المباشرة أم قبول أعمال إعادة التأمين الواردة سواء اختيارية أو اتفاقية وتحديد الفروع والمناطق التي يمكن للشركة أن تمارس عمليات إعادة التأمين الواردة.
5. تحديد سياسة إعادة التأمين الصادرة التي تعد من أهم جوانب السياسة الإكتتابيه في الشركة لاسيما فيما يتعلق بتحديد الاحتفاظ الصافي لشركة في كل فرع من فروع التأمين فضلاً عن تحديد درجة الاعتماد كل من إعادة التأمين النسبية وغير النسبية وحجم الطاقة الاستيعابية لاتفاقيات وتغطيات إعادة التأمين لكل فرع وتقدير معدلات الخسائر المتوقعة ومعدلات عمولات الإنتاج ومعدلات المصروفات الإدارية والعمومية والفنية خلال ثلاث أو خمس سنوات مقبله كما تضع الخطوط العريضة فيما يخص سياسة التسعير وسياسة الشركة في انتقاء عملاء وذلك وسطاء التأمين الذين ترقب بتوطيد العلاقة بينهم وتقييم النتائج المتحققة ومقارنتها بالمتوقعة ومعرفة سبب الانحرافات أن وجدت وتعديل الخطط المستقبلية (ممدوح،2010م، ص 135).

إدارة محفظة الإكتتاب:

يتمثل عمل إدارة الإكتتاب المباشر بشركة التأمين ، في إدارة أنشطة الإكتتاب وعادة تقوم هذه الإدارة بتمرير الأهداف الخاصة بالأقساط إلى المكتتب الفردي المباشر وهنا لابد ان تعكس محفظة الإكتتاب أهداف شركة التأمين، فعلى سبيل المثال قد تقوم بعض شركات التأمين بجعل المكتتب الفردي المباشر مسئولاً عن محفظة الإكتتاب التي تم قبولها من المنتج وفي هذه الحالة فإن محفظة المكتتب يجب أن لا تعكس أهداف المؤمن ككل فقط بل يجب ايضاً أن تعكس أهداف المحفظة لكل منتج على حدى، مما يحقق أهداف شركة التأمين في الإكتتاب وذلك في خطتها لقبول عمليات التأمين بمختلف انواع التأمين، (السيد، ص 399).

إعداد سياسة الإكتتاب:

إن سياسة الإكتتاب الفعالة هي التي ترجم أهداف الإدارة العليا لشركة التأمين في شكل إجراءات وقواعد يسترشد بها عند اتخاذ القرارات الإكتتابية لذا يشمل هيكل محفظته شركة التأمين الآتي(عبد المولى ،1991م ص 310):

أ. أنواع معينة من وثائق التأمين التي سوف تقوم شركة التأمين بإصدارها.

ب. حجم النشط الذي يتم الإكتتاب فيه معبراً عنه في شكل حدود المسئولية (مبلغ التأمين) وبما لاشك فيه أن اعداد سياسة الإكتتاب تحتاج إلى نوع من التوفيق بين رغبة من شركة التأمين في زيادة الحصة السوقية وزيادة حجم الأقساط المحصلة بين الرغبة في تحقيق نتائج مرضية.

الأبعاد الرئيسية لسياسة الإكتتاب:

تتمثل الأبعاد الرئيسية لسياسة الإكتتاب في تحديد ما يلي(عبد الله ،ص 179):

1. أنواع التغطيات التي يتم الإكتتاب فيها.
2. المناطق الجغرافية التي يتم تطويرها.
3. خطة الأسعار.

ثانياً: فائض التأمين :

مفهوم الفائض التأميني:

"هو ما تبقى من أقساط التأمين التي يدفعها "المستأمنون" في "شركة التأمين الإسلامية" وعوائدها بعد أداء التعويضات والمصروفات، وتجنيب الاحتياطيات والمخصصات. وهو مملوك "للمستأمنين" دون غيرهم من حملة الأسهم، لأن "المستأمنين" هم الذين تبرعوا بما يخص الأضرار، وما زاد عنها يكون مملوكا لهم. ويتم توزيعه عليهم وفق عدة طرق، أجيزت جميعها، لكن يشترط للعمل بإحدى هذه الطرق أن ينص عليها في النظام الأساسي للشركة. أما عند عدم النص، فيعمل بالطريقة التي نقضي بتوزيع الفائض على جميع المستأمنين دون تفريق بين من أخذ تعويضا وبين من لم يأخذ" (صباغ، 2009، ص5).

والأصل في حجز فائض سنة عن التوزيع، أو ترحيله إلى سنة قادمة، أو استخدامه في تعويض خسارة سنة أخرى عدم الجواز، كما يستثنى من ذلك ما إذا في وجد نص في النظام الأساسي للشركة يقضي بقيامها بهذه التصرفات نيابة عن المستأمنين، لما في ذلك من تحقيق المصلحة لهم والتعاون بينهم(أحمد، (د.ت)، ص 175).

وفي حالة انتهاء وثيقة التأمين للمستأمن قبل نهاية السنة المالية للشركة، يستحق المستأمن الفائض عن المدة التي بقيها كشريك ولا يستحقه عن المدة اللاحقة، وتحسب حصته على أساس القسط والمدة. وفي حالة تغير ملكية العين المؤمن عليها وتحولها إلى مالك جديد، يعطي الفائض للمالك القديم الذي دفع القسط، إلا إذا تنازل للجديد.

وفي حالة انقضاء الشركة، يحول الاحتياطي المتراكم إلى وجوه الخير والبر. وكل أموال الشركة بما فيها الفائض التأميني تكون خاضعة للزكاة.

ويعتبر الفائض التأميني من أهم الفروق التي تميز نظام التامين الإسلامي عن نظام التأمين التجاري أو التقليدي ويعود ذلك الاختلاف في طبيعة العقد الذي يبنى عليه النظام الأساسي لكلا النظامين(السعيد، ص 181).

قسمت الفرق بين ما تم جمعة من أقساط وما تم دفعة من تعويضات في نظام التأمين الإسلامي فائضاً تأمينياً وسمي في النظام التجاري ربحاً ولكل منها تكيفه الشرعي والقانوني بناء على طبيعة العقد الذي انطلقت منه شركة التأمين وإذا كان وقع خلل في معادلة توزيع الفائض التأميني من نشوء شركات التأمين الإسلامي فهذا الخلل بسب قصور في التطبيق العلمي وليس قصوراً في نظام التأمين الإسلامي القائم على تحقيق العدالة بين حساب المساهمين (حملة الأسهم) وحساب المشتركين (حملة الوثائق) (هيثم ،(د،ت) ، ص 88).

معنى الفائض:

قيل في لسان العرب الحوض فائض أي ممتلئ وحوض فائض أي تفيض منه أو من جوانبه لامتلائه وفي المحيط يفاض الحوض أي فائض وملآن فائض الكفين كنايه عن الكرم(عبد العزيز 2007م، ص15).

وفي مصطلح التأمين الفائض:

الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية العام المالي فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات فإن الفائض إيجابياً وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سلبياً بالتعريف المحاسبي(كريمة ، 2014م، ص224).

أهمية الفائض التاميني :

أهمية الفائض التأميني من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن الاحتفاظ بكامل الفائض التأميني أو بجزء منه، لتكوين الاحتياطيات الفنية خاصة في بداية عمر الشركة يعتبر من الناحية التأمينية قرارا حكيما، لأنه يقوي الملاءة المالية لصندوق التأمين التعاوني، الذي له حكم الشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة عن أموال المشتركين.

وإن زيادة مقادير الاحتياطيات المكونة من الفائض التأميني تمكن الصندوق من معالجة المطالبات المالية الكبيرة، والتغلب عليها بنجاح، لأنها تشكل خط الدفاع الأول عن مصلحة المشتركين التأمينية، وتحميهم من اللجوء إلى الاقتراض من أموال المساهمين. كما ان الائض التاميني يتم توزيعه على حملة الوثائق وذلك عن سنة مالية انقضت وتحقق فيها فائض. (صباغ، 2009م، ص8).

وبخصوص الشخصية الاعتبارية لصندوق التأمين التعاوني أقول: إن هذه الشخصية يقررها القانون، أو ينص عليها في نظام الشركة، ويتبع ذلك ضرورة فصل حسابه عن حسابات الجهة المديرة تماما. ووجود هذه الشخصية الاعتبارية لازم لترتيب أحكام عقد التأمين، وذلك لأن المشترك يدفع الأقساط، ويتبرع منها ومن عوائد استثمارها بما يكفي لدفع التعويضات لمن يصاب بضرر من المشتركين، وهي بذلك تخرج من ذمة المشترك، فكان لا بد من دخولها في ذمة أخرى، ودخولها في ذمة شركة التأمين لا يجوز شرعا، لأن العقد بذلك يصير عقد معاوضة، دخله الغرر الكثير فيبطل، فلا بد أن تدخل في ذمة حكمية لها شخصية اعتبارية، وذمة مالية مستقلة عن أعضائها المستفيدين منها، ولهذا كان لا بد من وجود هذه الشخصية الاعتبارية، لتطبيق أحكام التأمين الإسلامي، وما دامت هذه الأحكام مشروعة فإن الشريعة تحكم بتقدير وجودها حتى وإن لم تتخذ الصبغة القانونية في الخارج، وذلك كبيت المال، والوقف، والمضاربة وغيرها من الهيئات التي اعتبرت وقدرت تقديراً ، لتيسير الوصول إلى غايات تتفق مع الشريعة الإسلامية(عبد البارئ 2010م، ص2).

وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (21/6): "المادة السادسة عشرة: استقلالية الصندوق: يكون صندوق التأمين التعاوني مستقلا مكونا من تبرعات المشتركين أو غيرهم من خلال منحه شخصية اعتبارية يقررها القانون، أو من خلال فصل حسابه عن حسابات الجهة المديرة تماما ".

كما جاء في المعيار الشرعي رقم (26) التأمين الإسلامي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية التي تأسست في الجزائر عام 1990م وتم تسجيلها في البحرين في العام 1991 م بصفتها هئية عالمية مستغلة غير ربحية : " أن التأمين الإسلامي: هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم

الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة ..." (المعيار الشرعي رقم (26)، التأمين الإسلامي، ص364).

ثانياً: إن توزيع الفائض التأميني على المشتركين في التأمين الإسلامي يقلل من القيمة الفعلية لأقساط التأمين على الصعيدين الفردي والمؤسسي، ويعتبر حافزا تشجيعيا لمواصلة التأمين لدى الشركات الإسلامية مقارنة مع نظيراتها من الشركات التقليدية في أسواق التأمين، لأن مقدار القسط يؤخذ بعين الاعتبار لدى بعض الفئات والمؤسسات التي لا تعطي الجانب الشرعي اهتماما كبيرا عند رغبتها في التأمين، فانخفاض قيمة قسط التأمين تبعا لما يعاد منه بصفة فائض تأميني يشجع تلك الفئات على التأمين لدى الشركات الإسلامية.

ثالثاً: إن الاستمرار في توزيع الفائض التأميني على المستأمنين، وتأكيد ملكيتهم له، واختصاصهم به يولّد لديهم حس الشعور بالمسؤولية، وينمي فيهم الغيرة على أموال المستأمنين المتمثلة بأقساط التأمين التي يملكونها.

كما يولّد بين جمهور المستأمنين سلوكا رفيعا يتمثل في المحافظة على الأشياء المؤمن عليها، وحسن التصرف بها أثناء استخدامها، وعدم التفكير في استغلال أموال المستأمنين، أو النيل منها بغير وجه مشروع. وإذا ساد مثل هذا الخلق الرفيع والسلوك القويم تقل أو تنعدم الحوادث المفتعلة، ويقل تبعا لذلك حجم التعويضات، ويترتب عليه زيادة في الفائض التأميني(قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (21/6)).

رابعاً: إن الاستمرار في توزيع الفائض التأميني، أو التصرف به لمصلحة المشتركين في عقد التأمين التعاوني يساهم مساهمة كبيرة في ترسيخ فكر التأمين الإسلامي في أذهانهم، ويشجع غيرهم على التأمين لدى شركات التأمين الإسلامية، ويؤكد مصداقية تلك الشركات، والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في تقديمها لخدمات التأمين.

ولا شك أن ذلك يؤدي إلى تقدم وازدهار صناعة التأمين الإسلامي، وانتشارها في الأسواق المحلية والعالمية.

كيفية توزيع الفائض التأميني(علاء الدين، 2000م، ص296):

أ. تعتبر دوائر التأمين في الشركة وحدة واحدة، وتعامل كأنها محفظة واحدة، تحسم منها المصروفات بأنواعها المختلفة، والالتزامات، ويعامل الفائض على أساس أنه فائض صندوق التأمين التعاوني للشركة.

ب. يخصص جزء من الفائض التأميني بصفة احتياطيات فنية، لتقوية المركز المالي للشركة، علما بأن المبالغ التي تخصص لهذا الاحتياطي تعتبر ملكا للمستأمنين.

ج. يوزع الفائض التأميني على جميع المستأمنين وفق المعيار الأول من المعايير المعتمدة لدى شركات التأمين الإسلامية (الطريقة الأولى من طرق توزيع الفائض التأميني).

قاعدة توزيع الفائض التأميني:

يحسب نصيب كل مشترك من الفائض المخصص للتوزيع وفق المعادلة التالية:

نصيب المشترك من الفائض = أقساط التأمين لكل مشترك × الفائض المخصص للتوزيع

إجمالي أقساط التأمين

المبحث الثاني

الإطار التطبيقي

اولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

يتناول هذا الجانب من الدراسة وصفاً دقيقاً ومفصلاً للمنهجية والإجراءات التي تم أتباعها في تنفيذ هذه الدراسة الميدانية بشركة شيكان للتأمين وإعادة التامين المحدودة. بالإضافة إلى تحليل نتائج الدراسة ، ويهدف إلى التعرف على دور توزيع الفائض التأميني على الإكتتاب.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يتناسب مع طبيعة الدراسة ويمتاز هذا المنهج بأنه يقوم بوصف دقيق ومُفصل للمشكلة موضوع الدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية والخروج بتوصيات يستفاد منها في المستقبل ، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة والذي يعتمد على الدراسة الميدانية للحالة حيث تم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات الأولية عن المشكلة موضوع الدراسة .

مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من كافة المستويات التنظيمية بشركة شيكان للتأمين وإعادة التامين حيث يمثلون مدراء ورؤساء الاقسام والموظفين والذين لهم صلة بموضوع الدراسة، ويبلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (751) موظف يشغلون وظائف إدارية وفنية وتطبيقية وذلك حسب سجلات الإدارة العامة للموارد البشرية بالشركة، قامت الباحثة باختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة حيث وزعت عدد (75) استبانه على جميع المستهدفين وتم استرداد عدد (70) استبانه، وتم استبعاد عدد (2) غير قابلة للتحليل وبذلك أصبح العدد الكلي للاستبيانات التي خضعت للتحليل الإحصائي (70) استبانه أي بنسبة تجاوب بلغت (93.3%) وهي نسبة عالية ومقبولة.

أداة الدراسة:

اعتمد تهذه الدراسة على طريقة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة وتكونت من قسمين : الاول يحتوي على بيانات الخصائص الديمغرافية لأفراد مجتمع الدراسة حيث يشمل هذا الجزء على: العمر، المؤهل العلمي ، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة .والقسم الثاني:يحتوى على عدد (11) عبارة، طُلب من أفراد مجتمع الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات(أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).وتأخذ الأوزان(5، 4، 3، 2، 1) لاختبار فرضية الدراسة

الثبات والصدق الإحصائي:يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، وقام الباحثة بإيجاد الصدق الذاتي لعبارات محاور الاستبيان إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي وهي :

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وقامت الباحثة بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبانة عن طريق معادلة ألفا- كرونباخ ووجد أن أن معامل الثبات (0.941) ومعامل الصدق الذاتي(0.97) على عبارات الاستبانة كاملة وكانت النسبة أكبر من (90%) مما يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين مما ينعكس إيجاباً علي الدراسة ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ويعطي نتائج عالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصارا إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Packagefor Social Sciences ومن مميزاته أنه يساعد على إجراء التحليل الإحصائي للبيانات بسهولة وسرعة وهو من البرامج الشائعة التي تستخدم في تحليل البيانات المتعلقة بالأبحاث والدراسات الإنسانية لما يتمتع به من قدرات في معالجة البيانات وإن كان حجمها كبيرا ولتحقيق أهداف الدراسة تم أيضاً استخدام الأساليب الإحصائية: الأشكال البيانية ، التوزيع التكراري للإجابات. النسب المئوية، المنوال واختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الإجابات.

تنفيذ أداة الدراسة:

قامت الباحثة بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبانة بتوزيعها على أفراد عينة الدراسة المستهدفين وهم (75) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدتها الباحثة لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات النوعية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق بشدة، لا أوافق) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) وبعد ذلك تم استخدام مربع كأي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات كل فرضية.

ثانياً: تحليل بيانات الدراسة

وصف البيانات الشخصية:

1. العمر:

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري والنسب للمبحوثين حسب متغير العمر

الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	9	%12.9
من 30 إلي اقل من 35 سنة	10	%14.3
من 35 إلي اقل من 40 سنة	10	%14.3
من 40 إلي اقل من 45 سنة	25	%35.7
45 الى اقل من 50	10	%14.3
من 50 فأكثر	6	%8.6
المجموع	70	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية،2022 م

شكل رقم (1)

التوزيع التكراري والنسب للمبحوثين حسب متغير العمر

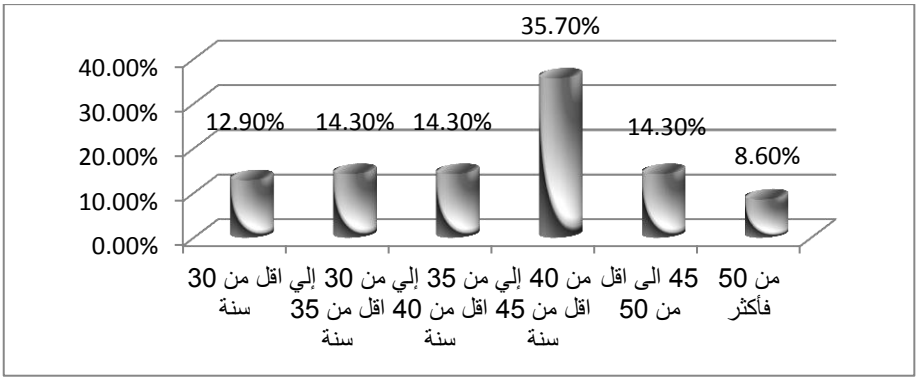

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2022 م

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) أن الفئة العمرية لغالبية أفراد عينة البحث من الفئة العمرية من (40 إلي اقل من 45 سنة) حيث بلغت نسبتهم (35.7%)، يليهم الذين أعمارهم في الفئة العمرية (من 30 إلي اقل من 35 سنة) و (من 35 إلي اقل من 40 سنة) و(45 الى أقل من 50) حيث بلغت النسبة لكل منهم (14.3%)، يليهم الذين أعمارهم في الفئة (اقل من 30 سنة) ونسبهم (12.9%)، وتوجد نسبة 8.6% للذين هم في الفئة (50

فأكثر). وتقع الفئية العمرية ذات النسبة الأكبر في قائمة الموظفين وهم المؤكل لهم مهمة الإكتتاب وتوزيع فائض التأمين على حملة الوثائق .

2. المؤهل العلمي :

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري والنسب للمبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكلاريوس	23	%32.9
دبلوم عالي	11	%15.7
ماجستير	20	%28.6
دكتوراه	8	%11.4
اخرى	8	%11.4
المجموع	70	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية،2022 م.

شكل رقم (2)

التوزيع التكراري والنسب للمبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي

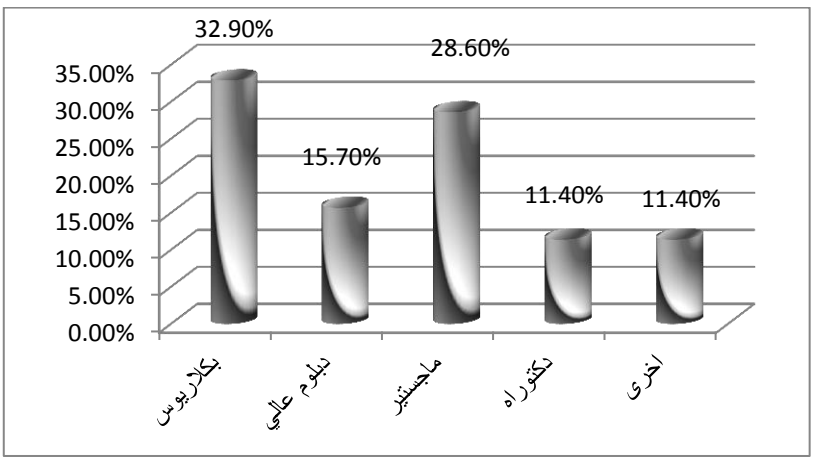

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2022 م .

يتضح من الجدول والشكل (2) أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة الذين مؤهلهم العلمي بكلاريوس حيث بلغت نسبتهم (32.9%)، يليهم الأفراد الذين مؤهلهم العلمي ماجستير

حيث شكلوا نسبة (28.6%)، يليهم الأفراد الذين مؤهلهم العلمي دبلوم عالي حيث بلغت نسبهم (15.7%)، فيما بلغت نسبة الأفراد الذين مؤهلهم العلمي دكتوراه (11.4%) . ايضا شكلى اخرى ذات النسبة . وبلغت النسبة الأكبر من حملة درجة الماجستير وهم المؤكل لهم مهمة الإكتتاب وتوزيع فائض التأمين على حملة الوثائق.

3.المسمى الوظيفي :

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري والنسب للمبحوثين حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير مالي	-	%0
مدير اداري	1	%1.4
موظف	37	%52.9
محاسب	10	%14.3
أخرى	22	%31.4
المجموع	70	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية،2022 م

شكل رقم (3)

التوزيع التكراري والنسب للمبحوثين حسب متغير المسمس الوظيفي

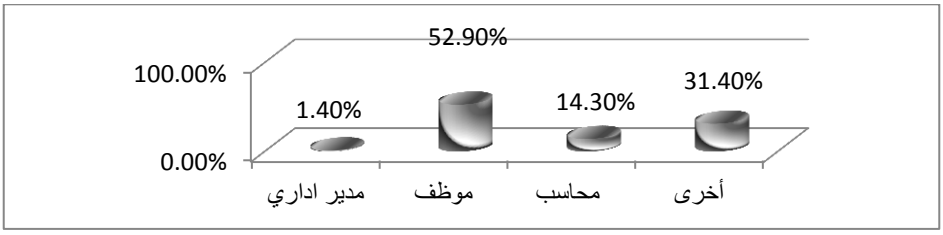

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2022 م

يتضح من الجدول والشكل (3) أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة مركزهم الوظيفي موظف حيث بلغت نسبتهم (52.9%), يليهم الأفراد الذين مركزهم الوظيفي اخرى حيث بلغت نسبهم (31.4%)، يليهم الأفراد الذين مركزهم الوظيفي محاسب وشكلوا نسبة

(14.3%). وأما نسبة المدير الاداري1.4%.وهذا يدل على أن الغالبية هم الموظفون وهم المعنيين بأمر الإكتتاب وعملية توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق.

3. سنوات الخبرة

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري والنسب للمبحوثين حسب متغيرسنوات الخبرة

الدورات	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنة	8	%11.4
5 واقل من 10 سنة	9	%12.8
10 واقل من 15 سنة	25	%35.7
15 واقل من 20 سنة	14	%20
20 سنة فأكثر	14	%20
المجموع	70	%100

المصدر: إعداد الباحثة منبيانات الدراسة الميدانية،2022 م .

شكل رقم (4)

التوزيع التكراري والنسب للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة

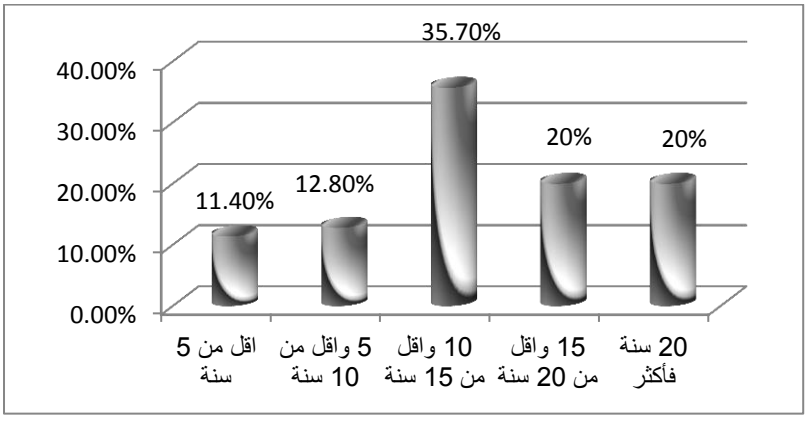

المصدر: إعداد الباحثة منبيانات الدراسة الميدانية، 2022 م .

يتضح من الجدول والشكل (4) أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة من الذين خبرتهم (10 واقل من 15سنة) حيث بلغ نسبهم (35.7%)، يليهم الأفراد الذين خبرتهم

(15 واقل من 20) وكذلك (20 سنة فاكثر) حيث بلغ نسبهم (20%) لكلٍ، يليهم الأفراد خبرتهم (5 واقل من 10) وشكلوا نسبة (12.8%)، فيما بلغت نسبة الأفراد الذين خبرتهم (أقل من 5 سنة) 11.4%.

اختبار فرضية الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضيتها سيتم حساب المنوال لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين اتجاه أراء مجتمع الدراسة, حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة", والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد", والدرجة (2) لكل إجابة " لا أوافق", والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات النوعيةإلى متغيرات كمية, وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاى لمعرفة الدلالة في الفروق الاحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات ال فرضية.

ثالثاً: عرض ومناقشة نتائج فرضية الدراسة:

(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع الفائض التأميني و اجمالي الأقساط المكتتبة)

هدف وضع هذه الفرضية هو بيان وجود علاقة توزيع الفائض التأميني و اجمالي الأقساط المكتتبة ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية ينبغي معرفة اتجاه أراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من عبارات الفرضية ويتم ذلك بحساب الوسط الحسابي والمنوال لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة وذلك كما موضح في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

الاحصاء الوصفي (النسبة والتكرار) لإجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية

العبارات	مقياس الاجابة									
	اوافق بشدة 5		اوافق 4		محايد 3		لا اوافق 2		لا اوافق بشدة 1	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1. إن العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المستأمنين يسهم في خفض القيمة الفعلية للاشتراكات.	25	35.7	29	41.4	8	11.4	5	7.1	3	4.3

2. إن لسياسات توزيع الفائض التأميني دور على الإكتتاب	19	27.1	13	18.6	21	30.0	14	20.0	3	4.3
3. إن الاحتفاظ بجزء من الفائض التأميني الموزع لتكوين الاحتياطات الفنية يقوي الملاءة المالية لأموال المشتركين.	21	30.0	29	41.4	14	20.0	2	2.9	4	5.7
4. إن توزيع الفائض التأميني على المشتركين يقلل من قيمة الاقساط.	12	17.1	23	32.9	23	32.9	5	7.1	7	10.0
5. يعتبر توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق زيادة من الاقساط المكتتبة.	12	17.1	28	40.0	16	22.9	4	5.7	10	14.3
6. توزيع الفائض التأميني ينمي سلوك جيد لحملة الوثائق نحو المحافظة على الاشياء المؤمن عليها.	21	30.0	29	41.4	8	11.4	6	8.6	6	8.6
7. توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق يقلل من الحوادث المفتعلة التي تؤثر بدورها في الإكتتاب.	18	25.7	23	32.9	13	18.6	9	12.9	7	10.0
8. توجد علاقة بين قياس المخاطر وتوزيع فائض التأمين.	16	22.9	25	35.7	13	18.6	9	12.9	7	10.0
9. توجد علاقة بين حجم الاستثمار واجمالي الاقساط المكتتبة.	21	30.0	13	18.6	15	21.4	15	21.4	6	8.6
10. لتوظيف أموال الاستثمار بشكل فعال له أثر على الإكتتاب.	22	31.4	28	40.0	10	14.3	7	10.0	3	4.3
11. تساهم الحصة السوقية لشركات التأمين في زيادة الإكتتاب.	22	31.4	23	32.9	14	20.0	5	7.1	6	8.6
اتجاهات العبارات										موافق بشدة ، موافق

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2022 م .

مما تقدم يُلاحظ تحقق فرضية الدراسة مبدئياً لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها حيث نجد ان جميع عبارات محور الفرضية يقع في اطار الموافقة بشد والموافقة مما يشير ذلك الى وجود اتجاهات ايجابية نحو عبارات محور الفرضية.

جدول رقم (6)

الاحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، الانحراف المعيار، المنوال) لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال
1. إن العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المستأمينين يسهم في خفض القيمة الفعلية للاشتراكات.	3.97	1.08	4
2. إن لسياسات توزيع الفائض التأميني دور على الإكتتاب	3.44	1.21	5
3. إن الاحتفاظ بجزء من الفائض التأميني الموزع لتكوين الاحتياطات الفنية يقوي المالاءة المالية لأموال المشتركين.	3.87	1.06	4
4. إن توزيع الفائض التأميني على المشتركين يقلل من قيمة الاقساط.	3.40	1.16	4
5. يعتبر توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق زيادة من الاقساط المكتتبة.	3.40	1.26	4
6. توزيع الفائض التأميني ينمي سلوك جيد لحملة الوثائق نحو المحافظة على الاشياء المؤمن عليها.	3.76	1.22	4
7. توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق يقلل من الحوادث المفتعلة التي تؤثر بدورها في الإكتتاب.	3.51	1.28	4
8. توجد علاقة بين قياس المخاطر وتوزيع فائض التأمين.	3.49	1.26	4
9. توجد علاقة بين حجم الاستثمار واجمالي الاقساط المكتتبة.	3.40	1.34	5
10. لتوظيف أموال الاستثمار بشكل فعال له أثر على الإكتتاب.	3.84	1.11	5
11. تساهم الحصة السوقية لشركات التأمين في زيادة الإكتتاب.	3.32	1.01	5

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2022 م .

يُلاحظ من الجدول (6) أن الوسط الحسابي يقع تقريبا بين (3.32-3.97) وكذلك الانحراف المعياري يقع بين (1.0-1.3) وتشير هذه النتيجة الى تجانس عبارات الفرضية مع بعضها البعض . أما المنوال يساوي (4) في غالبية عبارات الفرضية ويدلل ذلك على ان جميع عبارات المحور تقع في إطار الموافقة مما يشير ذلك لإتجاهات ايجابية نحو الفروق في الدلالة الإحصائية بين توزيع الفائض التأميني و اجمالي الأقساط المكتتبة.

النتائج أعلاه كما موضحة في الجدول رقم (6) لا تعنى أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، و لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة (أوافق بشدة، أوافق، محايد،لا أوافق،لا أوافق بشدة) للنتائج أعلاه تم استخدام مربع كاى لدلالة الفروق بين الإجابات على جميع عبارات فرضية الدراسة، والجدول رقم (7) يلخص نتائج الاختبار.

جدول رقم (7)

اختبار مربع كاي لجميع عبارات فرضية الدراسة

عبارات فرضية الدراسة	قيمة كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	تفسير النتيجة
	70,571	14	0,000	معنوية

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2022 م .

من الجدول رقم (7) أعلاه يُلاحظ أن قيمة مربع كاي لجميع عبارات فرضية الدراسة بلغت (70,571)، وبقيمة احتمالية قدرها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 وعند مستوى دلالة (5%) مما يدل على أن فروق دالة إحصائيا بينتوزيع الفائض التأميني و اجمالي الأقساط المكتتبة.، وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة والتي نصت على: (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع الفائض التأميني و اجمالي الأقساط المكتتبة).

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج

1. **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع الفائض التأميني و اجمالي الأقساط المكتتبة.**
2. **يعمل الإكتتاب على تفادي الأخطار ضد مصالح شركة التأمين أو الحد منه إلى أقصى درجة.**
3. **يقوم الإكتتاب بوضع كل خطر في الفئة التي تتناسب مع درجة الخطورة الخاصة .**
4. **يعمل فائض التأمين على لتكوين الاحتياطيات الفنية الخاصة بالشركة .**
5. **توزيع الفائض التأميني ينمي سلوك جيد لحملة الوثائق نحو المحافظة على الاشياء المؤمن عليها.**

ثانياً: التوصيات

1. **لا بد من خفض القيمة الفعلية للاشتراكات بالشركة و العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المستأمينين .**
2. **على القائمين على أمر التأمين العمل على زيادة الحصة السوقية لشركات التأمين.**
3. **العمل على زيادة الإكتتاب بشركتا التأمين .**
4. **الحرص على تحفيز وتشجيع حملة الوثائق بشركات التأمين .**

قائمة المراجع والمصادر

اولاً: الكتب العربية

1) احمد عبد الفتاح على، استخدام تحليل التمايز في تحليل ربحية الإكتتاب في التأمينات العامة، المؤتمر الثاني والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات ،معهد الدراسات والبحوث الإحصائي مصر 15ديسمبر 1997
2) السيد عبد المطلب عبدو ، مبادئ التأمين ، القاهرة ، دار النهضة العربية 1986م
3) سلامة عبد الله سلامة، الخطر والتأمين، الأول العلمية والعملية ، ط 4، القاهرة، دار النهضة العربية ،1974م
4) عباس العبيدي ، الإكتتاب، دار النشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998
5) مؤمن عاطف محمد على ، مبادئ الإكتتاب في شركات التأمين ، القاهرة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ط 1 ، 2014م
6) عبد الحليم عبد الله القاضي : اتفاقية تحرير التجارة الدولية وصناعة التأمين في الدول النامية " مجلة أفاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية س 4، ع1، 1993
7) علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني (ت 587ه/1191م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق: محمد خير حلبي، بيروت، دار المعرفة، 2000م، (ط1)، ج4، ص296. شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت 977ه/ 1569م)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، إشراف صدقي العطار، بيروت، دار الفكر، 1998م، (ط1)، ج2
8) ممدوح حمزة أحمد ، أسس الإكتتاب في التأمين ، درا الثقافة للنشر والتزيع ، 2010م
9) محمد عبد المولى عثمان، أحمد عبد الفتاح علي ، التأمين ، القاهرة مكتبة طنطة ،1991م
10) صباغ، الفائض التأميني، عبد الستار أبوغدة، الفتاوى الشرعية لمجموعة البركة المصرفية، مجموعة دلة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية
11) كريمة عيد عمران – التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار أسامة ، عمان ، الاردن ، 2014م
12) هيثم محمد حيدر الفائض التأميني في شركات التأمين السودانية ، الرياض، المملكة العربية السعودية،(د،ت)
13) عبد الباري مشعل، تجارب التصرف بالفائض التأميني، رابطة العالم الإسلامي، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، 24-1431/10/25هـ- 2-2010/10/3م

ثانياً: الكتب الجنبية

1) frederick G. Grane , insurance prihciple and practice" 2nd ed,(New York: john wiley & sons, Inc. 1984)
2) Bernard Benjamin underwriting and the selection of liability patfolio@ in Stephen Diacon(ed)@ A guide to insurance management @ London : Macmillan an Press LTD. 1990.